

مقالات

*سهير أبو عقصة داود

التمثيل السياسي للنساء الفلسطينيات

في الحكم المحلي في إسرائيل، 1950 – 2003

حملت الفترة التي سبقت المعركة الانتخابية المحلية الأخيرة في إسرائيل (تشرين الأول/أكتوبر 2003) كثيراً من الآمال والتوقعات بشأن مسألة زيادة التمثيل السياسي للمرأة الفلسطينية في إسرائيل بعد تاريخ طويل من التغيب والتهميش، سواء من جانب المراقبين والصحافيين الذين أفردوا المقالات والتحليل والصفحات للفعاليات التي هدفت إلى دفع التمثيل النسائي قدماً قبل الانتخابات، أو من جانب النساء أنفسهن اللواتي كن على ثقة كبيرة بإمكان إحداث تغيير في هذا المجال الصعب. لكن معركة انتخابية محلية أخرى انتهت بخيبة أمل وإحباط شديدين لكل من توقع نتائج تدفع تمثيل النساء الفلسطينيات في إسرائيل قدماً. على العموم، استندت التوقعات فيما يتعلق بزيادة التمثيل السياسي للمرأة الفلسطينية إلى عدد من التغيرات الكيفية التي طرأت على مكانة المرأة عامة، مثل: التعليم العالي؛ الباع الطويل في العمل الجماهيري والسياسي؛ النشاط والاستعداد والمبادرة التي أخذت المرأة تتفوق فيها للتنافس في الحلبة السياسية وتحدي المسلّمات. كما جرت تغييرات أخرى في المجتمع الفلسطيني نفسه، وفي الأحزاب والقوى الفاعلة في السياسة الداخلية التي أخذت مع الوقت تبدي المرونة والقبول، بل التشجيع على إدراج العناصر النسائية في القوائم الانتخابية إلى أن أصبح موضوع إدراج المرأة في القوائم، ولا سيما الحزبية، موضوعاً مفروغاً منه، بل أحد موضوعات التنافس بين الأحزاب بشأن صورتها، وخصوصاً أن كلاً من الإعلام العربي والإعلام العبري يهتم بهذه القضية ويفرد لها الصفحات، بحيث أعطى القضية انعكاساً سلبياً، إذ أصبح وجود امرأة في القائمة مجرد زينة أو رسالة سريعة إلى الخارج فحواها أن القائمة تقدمية وعصرية، ولو أنها في الحقيقة خالية من المضمون ومن الالتزام الفعلي. باختصار: انتُخبت ثلاث نساء فقط في هذه الانتخابات أعضاء في سلطات محلية: اثنتان في الناصرة، وواحدة في قرية عيلبون في الجليل – اثنتان عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وواحدة عن الحركة الإسلامية. وقد تبخرت الأسماء التي سمعناها قبل الانتخابات، مثلما تبخرت الأسماء في المعركة الانتخابية السابقة، ودخلت في طي النسيان.

يتطرق هذا البحث إلى قضية التمثيل الضئيل للنساء الفلسطينيات في السياسة الرسمية المحلية في إسرائيل، منذ قيام الدولة حتى اليوم. وهو يعرض لتاريخ هؤلاء النساء في السياسة المحلية، وتحليل هذا التاريخ، مركزاً على نتائج معركتي الانتخابات المحلية (1) الأخيرتين لسنة 1998 وسنة 2003، والتي عن طريقهما دخلت النساء في معظمهن مضمراً الحكم المحلي. كما يحلل البحث المعوقات والعراقيل الأساسية التي تقف في طريق النساء السياسيات محلياً، في محاولة لإلقاء الضوء على مستقبل التمثيل السياسي للنساء الفلسطينيات في السياسة المحلية الإسرائيلية، وعرض الوسائل لزيادته.

النساء الفلسطينيات في السلطات المحلية

على الرغم من العدد الضئيل للنساء الفلسطينيات اللواتي شغلن عضوية السلطات المحلية العربية في إسرائيل منذ قيام الدولة حتى اليوم، والبالغ 15 امرأة، فإن البحث عنهن وعن معلومات أخرى ذات علاقة بهن مهمة ليست سهلة أبداً لسببين رئيسيين: الأول يتعلق بأن النساء في أغليتهن لم يدخلن المجالس والبلديات بواسطة الانتخاب، وإنما حققن ذلك عن طريق اتفاقات تناوب نُفذت خلال فترة ما بين الانتخابات؛ والثاني يرجع إلى أن هؤلاء النساء لا يكدن يحظين بأي اهتمام إعلامي يُذكر، الأمر الذي صعب مهمة العثور عليهن، وخصوصاً النساء المدرجات في مواقع غير مضمونة. فمصير هذه الأسماء الاندثار. إذ هن ما يشبه الزينة للقائمة، أو ما يشبه الاعتراف بأن الوقت حان لإشراك النساء، لكن لا إلى حد إدراجهن في مواقع مضمونة. وتقريباً، لم تنجح أي من النساء اللواتي حظين بتغطية إعلامية قبل معركتي الانتخابات المحلية الأخيرتين، لسنة 1998 وسنة 2003، في دخول المجالس والبلديات. وفي المقابل لم تحظ النساء الثلاث، اللواتي نجحن هذه المرة في الانتخابات، بأي إبراز أو أية تغطية إعلامية قط. كما أن الموضوع في قيد البحث لا يتلاءم مع التوقعات في الأدبيات التي تحدثت عن كون السياسة المحلية حلبة طبيعية للنساء اللاتي يرغبن في دخول المجال السياسي. وكون هذه السياسة تتلاءم أكثر مع "قدراتهن وطبيعتهن" لا ينطبق على وضع المرأة الفلسطينية في الحالة موضوع البحث: فالقليات جداً فقط من النساء الفلسطينيات في إسرائيل نجحن في دخول السلطات المحلية خلال أكثر من خمسين عاماً. ويدل تأريخ (2) تمثيل النساء السياسي بصورة عامة على أن دخولهن السلطات المحلية سبق انخراطهن في السياسة على المستوى القطري. وفي إسرائيل يعتقد شيفح فايس أن الحكم المحلي يرتبط بالنساء بطريقتين أساسيتين: فهو يشغل النساء، لأن مجال نشاطاته محصور ضمن نطاق أماكن السكن، ولأنه لا يحتاج إلى إقامة علاقات كثيرة خارج الحيز الجغرافي - السكاني للمرأة. من هنا يمكن تخفيف حدة التوتر، الذي ينشأ غالباً بين وظيفة المرأة الأساسية كزوجة وأم وبين وظيفتها كسياسية، بسهولة أكبر. كما أن النشاط السياسي في السلطة المحلية هو، في كثير من الأحيان، جزئي فقط، ويتطلب تخصيص عدة ساعات أسبوعياً، الأمر الذي يجعل الصراع بين وظيفتي المرأة المختلفتين قابلاً للمناورة (3). يعرض الجدول التالي معطيات عن تمثيل النساء بصورة عامة في إسرائيل (4) في السلطات المحلية نتيجة انتخابات سنة 1998 (5):

عرب	يهود	
770	1593	مجموع المنتخبين
5	245	عدد النساء المنتخبات
0.65	15.4	% للنساء من مجمل المنتخبين
61	107	عدد السلطات التي جرت فيها انتخابات
3	95	عدد السلطات التي شغلت فيها النساء العضوية
4.9	88.8	% للسلطات التي شغلت فيها النساء العضوية

ومن الجدير بالذكر أن المعطيات في الجدول أعلاه تتعارض مع المعطيات التي قمت بجمعها، إذ إن امرأتين عربيتين فقط انتخبتا سنة 1998 في سلطة محلية واحدة هي مدينة الناصرة (بحسب الجدول انتخبت 5 نساء

عربيات في ثلاث سلطات محلية، ومن الممكن أن لا تكون المعطيات في الجدول فرقت بين نساء عربيات منتخبات وبين نساء دخلن خلال الفترة؛ وهذا فارق كبير). هذا وتنعكس المعطيات، (6) التي جمعتها من خلال بحث ميداني قمت بإجرائه، موضوع تهميش المرأة الفلسطينية في الدولة العبرية بشكل صارخ، أعرضها كالتالي:

15 امرأة عربية فقط شغلن عضوية السلطات المحلية العربية منذ سنة 1950 حتى المعركة الانتخابية المحلية سنة 2003. وكانت واحدة منهن فقط شغلت منصب رئيسة سلطة، هي المرحومة فيوليت خوري، (7) التي انتخبت أول مرة عضواً في مجلس كفر ياسيف المحلي سنة 1969. وفي سنة 1972، انتخبها الائتلاف لشغل منصب رئيسة المجلس (سنة 1978 تم العمل بطريقة الانتخابات المباشرة لرئاسة المجالس بعد تعديل قانون المجالس المحلية، وقبلها كان أعضاء المجلس هم الذين يقومون بانتخاب الرئيس). وفي رأيي أن وصول خوري إلى رئاسة المجلس ما كان تم لو كانت طريقة الانتخابات في وقتها مباشرة، لأنها كانت ستحتاج إلى دعم مباشر من قطاعات كبيرة في القرية في منافسة مباشرة مع مرشحين آخرين من الرجال، وكان الحصول على أكثر من نصف الأصوات شبه مستحيل. هذا وكانت فيوليت خوري من النساء الفلسطينيات الأوليات الحائزات شهادة جامعية، إذ تخصصت بالعمل الاجتماعي. وفي حين أكد كل من ابنها وقرببتها أنها لم تكن تنتمي إلى أي حزب، ولم تحمل بطاقة أي حزب، فإن عدة مصادر تشير إلى أنها كانت عضواً في حزب مبام الاشتراكي الصهيوني. (8)

أما في العمل الحزبي، فكانت سميرة خوري، من الناصرة، من أبرز النساء الفلسطينيات السياسيات وأقدمهن. وكانت انضمت إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني قبل قيام دولة إسرائيل. وبعد سنة 1948، واصلت نشاطها الحزبي، وكانت من أوليات النساء المتظاهرات ضد الحكم العسكري الذي فرضته إسرائيل على الأقلية الفلسطينية. (9) وقد أدرجت خوري دائماً في قوائم الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكح)، (10) للانتخابات المحلية. وفي نهاية سنة 1973، نجحت في دخول بلدية الناصرة مندوبة عن الحزب، لكن المجلس حل بعد فترة قصيرة، ثم أدرجت خلال الانتخابات التي تم إجراؤها بعد وقت قصير من حل المجلس في موقع غير مضمون، وأصبح الدخول شبه مستحيل بعد تأسيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة سنة 1979 (على يد الحزب الشيوعي وقوى تقدمية أخرى لا تشترك معه في الطرح الماركسي، وإنما في رؤية الحل للصراع العربي - الإسرائيلي، والتوصل إلى سلام بين الشعبين، والنضال من أجل نيل الحقوق المدنية للأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل المتمثلة في المساواة)، وبعد ازدياد صعوبة المنافسة داخل الحزب. وكانت النتيجة أن خوري لم تنتخب مرة أخرى، وبقيت بصماتها في العمل السياسي التمثيلي لا تذكر قياساً بالباع الحزبي والجماهيري الطويل الذي ما زالت تمارسه حتى كتابة هذه السطور.

في سنة 1993، تنافست في الانتخابات للمجالس المحلية العربية 400 قائمة. (11) ولم تنجح جهاد جبارين التي ترشحت في قائمة مستقلة في أم الفحم خلال الانتخابات، لكنها نجحت في حزيران/يونيو 1994 في دخول مجلس بلدية أم الفحم عقب وفاة رئيس القائمة. وقد اعتبر هذا التعيين الأول من نوعه في تاريخ الحكم العربي في منطقة المثلث لامرأة مسلمة. (12) والحقيقة أن هذا ليس التعيين الأول فقط في هذه المنطقة (التي يسكنها فقط عرب مسلمون يشكلون نحو 15% من الفلسطينيين في إسرائيل) في منصب عضو في سلطة محلية، بل أيضاً لامرأة مسلمة، إذ إن النساء قبل هذا التاريخ كن جميعاً من المسيحيات. لكن جبارين لم تترشح ثانية، معربة عن إيمانها بالحاجة إلى التغيير في الوجوه المتنافسة، وشددت على أن السبب في عدم ترشحها خاص وشخصي. وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تترك العمل السياسي، وإنما قامت بجهود لإيجاد مرشحة بديلة، لكنها فشلت معلنة أنها لم تجد "أية امرأة تملك الشجاعة والإقدام للدخول إلى هذه المعركة". (13) وفي لقاء أجرته معها عبرت جبارين عن الندم على ترك الطلبة فارغة، وأعلنت نيتها الترشح ثانية. وبعد صدور نتائج الانتخابات للمجالس المحلية سنة 1998،

والتي انتخبت فيها امرأتان عربيتان فقط للعضوية، عبرت جبارين عن خيبة أملها العميقة قائلة: "لا يزال موضوع مساواة المرأة شعاراً لم يطبق على أرض الواقع، وجزء من الفشل يرجع إلى النساء أنفسهن." في السنة نفسها، نجحت امرأة أخرى في دخول عضوية بلدية أم الفحم، هي المربية عفاف جبارين، ممثلة الحركة الإسلامية في المدينة، في عملية تناوب لعامين، ومن ثم لمدة ستة أشهر في سنة 2001. وتمثل حالتها مفترق طرق بالنسبة إلى إدراج نساء من الحركة الإسلامية في موقع سياسي تمثيلي للمرأة الأولى في الحركة، وستثبت أنها ليست حالة فردية، إذ ستصبح الحركة الإسلامية والجبهة الديمقراطية معاً أبرز تيارين سياسيين يقومان بإشراك النساء في السلطات المحلية. يبقى الاختلاف الأساسي بين الحركة والجبهة في دفع النساء إلى مواقع تمثيلية جوهرية، إذ إن النساء في الجبهة ينتخبن كلهن انتخاباً، في حين لم تدخل أي من النساء من الحركة الإسلامية عن طريق الانتخابات، وإنما عن طريق التناوب. وتضع الحركة الإسلامية في الأعوام الأخيرة نساء في مواقع متقدمة. فثمة نساء يشغلن منذ ثلاث دورات عضوية سلطتين مركزيتين بالنسبة إلى الأقلية العربية بصورة دائمة: مدينة الناصرة في الجليل، ومدينة أم الفحم في المثلث. وفي حديث أجرته مع محرر صحيفة "صوت الحق والحريّة" وأحد أعلام الحركة الإسلامية في مدينة أم الفحم، السيد توفيق محمد عبد الفتاح (بتاريخ 2003/11/27)، شدد على أن المرأتين اللتين رشحتهما الحركة الإسلامية في المدينة، خلال الانتخابات الأخيرة، في الموقعين 19 و20، ستدخلان ولا شك البلدية خلال الدورة الحالية. وذكر عبد الفتاح أن "ضم نساء شابات في قائمة الحركة الإسلامية في المدينة هو ليس من باب التزيين وليس خطوة دعائية وإنما بدوافع مبدئية حيث يتم اختيار النساء الشابات المتعلّقات المدفوعات بالرغبة في العطاء والعمل." يمكن اعتبار دمج النساء في الحركة نوعاً من التكتيك السياسي الذي يحمل رسالة موجهة إلى الداخل والخارج، من حيث أنه يفند ادعاءات القوى الداخلية العربية أنه حركة دينية رجعية تهدف إلى إعادة المرأة إلى المنزل ونسف إنجازاتها، وفي الوقت نفسه يجمل صورته وي طرح الحركة ككل بشكل تقدمي أمام الجمهور الإسرائيلي الواسع الذي يرى بشكل كبير تقدم الأحزاب بمدى تقدم المرأة. وهذا توجه تقليدي للدول الاستعمارية التي حاولت الانتقاص من صدقية حركات التحرر العربية ضد الاستعمار منذ أواخر القرن التاسع عشر، والتركيز على مكانة المرأة المنقوصة في الشرق مع التغاضي عن وضعها المقموع في الدول الاستعمارية نفسها.

وفي سنة 1998، نجحت ملكة قرأ، المرأة الدرزية الأولى، في دخول المجلس المحلي في دالية الكرمل. وكانت قرأ أدرجت في الموقع الثامن في قائمة حمائلية، انتخب ثلاثة من مرشحيها، بينما استقال الباقون ليمكنوها من النجاح. وشغلت قرأ العضوية تسعة أشهر. وأعلنت في مقابلة أجرتها معها قبل أشهر من الانتخابات الأخيرة سنة 2003 أنها تنوي الترشح في الانتخابات القريبة، فقط في حال إدراجها في موقع مضمون وليس عن طريق التناوب كما كان في المرة السابقة، لكنها لم تترشح في الانتخابات الأخيرة، ومع ذلك تشكل حالتها منعطفاً مهماً لأن المذهب الدرزي يشدد على عدم دخول النساء من الطائفة في الحلبة السياسية. وقد صرحت قرأ في المقابلة أن ترشيح المرأة لمنصب سياسي "يعتبر خطأ أحمر من الناحية الدينية"، ومع ذلك شددت على أنه في حالتها "لم يحصل أي اعتراض على انتخابي، وحتى إن المرشحين الرجال أبدوا دعمهم الواضح لي." وفي تقويم تجربتها قالت: "إن المرأة قادرة على كل شيء، ولكن يجب أخذ التقاليد والحضارة بعين الاعتبار." ومن اللافت أنني أجريت مقابلة مع إحدى المرجعيات الدينية الدرزية البارزة بشأن موضوع انخراط المرأة في السياسة، فصرحت أنها لم تسمع قط عن قرأ، ونفت أن يكون هناك مثل هذا الأمر في الوسط الدرزي!! وفي اعتقادي أن هذه المرجعية تجاهلت عن عمد حالة قرأ، رغبة منها في عدم الاعتراف بالتحرر الذي تبديه كثيرات من النساء الدرزيات المثقفات اليوم، واللاتي بدأن التحرر من قيود الدين الخانقة، والأهم، من التغلغل السريع للمؤثرات الخارجية والعصرية والأفكار المتحررة على أبناء الطائفة الدرزية عامة. كما يشكل تجاهل رجل الدين، أو عدم معرفته بحالة قرأ، منغذاً لفهم السيطرة

الأخذة في الانهيار للمرجعيات القديمة، دينية وغيرها، ومبدأ الوصاية المعمول به في كل ما يتعلق بالمرأة على الصعيدين الخاص والعام.

ثمة حالة أخرى في الوسط الدرزي تمثلت في ترشيح المربية منى أبو ركن خلال انتخابات سنة 2003 في الموقع الثاني في قائمة الليكود في عسفايا - الدالية، لكن القائمة فشلت. وعلى الرغم من الفشل في هذه الحالة الأخيرة، وفي عدم ترشح قرأً ثانية، فإن الحاليتين قد تشقان الطريق أمام نساء درزيات أخريات مثقفات وشابات يؤدين إلى إحداث تغيير في الموقف السائد المعارض لانخراطهن في السياسة.

في نهاية سنة 2000، دخلت الممرضة سامية عرّاف السلطة المحلية ممثلة عن قائمة الجبهة في قرية معليا في الجليل الغربي، بناء على اتفاق تناوب وُقِع قبل الانتخابات. وشغلت عرّاف العضوية حتى انتخابات سنة 2003. وفي مقابلة أجريتها معها قالت أنها لا تنفي الترشح في المستقبل، لكن هذا القول مشوب بالتحفظ لأن "هناك الكثير من القذارات في هذا المجال، وفي حالة تبدل قوانين اللعبة فقط سأنظر بالإيجاب إلى إعادة الكرة".

وفي نيسان/ أبريل 2003، دخلت امرأة أخرى السلطة نفسها في معليا، هي المحامية سلمى واكيم التي أدرجت في الموقع الثاني في قائمة مستقلة، وذلك بعد استقالة المرشح الأول. وفي حديث معها، قبل انتخابات السنة نفسها بنحو شهرين، ذكرت واكيم أنها تنوي معاودة الترشح، وأنها لم تفاجأ بدخولها المجلس المحلي لأن إدراجها في القائمة كان في الموقع الثاني، وأي تغيير قد يحدث مع المرشح الأول في القائمة سينقلها فوراً إلى منصب عضو في السلطة المحلية. ومن الجدير بالذكر أن واكيم هي أول امرأة تشغل العضوية في سلطة محلية في قرية ليست مسقط رأسها (هي في الأصل من قرية الرامة ومتزوجة أحد أبناء قرية معليا). وتعود أهمية حالة واكيم إلى أن نجاح المرشحين في السياسة المحلية، رجالاً ونساء، يعتمد أساساً على أصوات الحمولة، ومن الصعب حصول النساء المرشحات في الوسط العربي على هذا الدعم في قراهن حيث مساقط رؤوسهن، إذ تفضل الحمولة دعم رجل لا امرأة. لكن واكيم لم تترشح في الانتخابات المحلية لسنة 2003 على الرغم من إعلانها السابق.

وخلال دورة سنة 1999 دخلت وفاء أبو الهيجاء عضوية السلطة المحلية في كوكب أبو الهيجاء، بعد استقالة عضو آخر. وكان دخولها ممكناً نتيجة تركيبة قائمة الحمولة الكبيرة في قريتها. وقد أدرجت في الموقع الثالث في القائمة، لكن المرشح في الموقع الثاني رفض شغل كرسي عضو السلطة المستقيل، وبذلك شغلته هي. وقالت وفاء في مقابلة معها أنها لا تنوي الترشح ثانية لأن "العمل في السلطات المحلية يتم بإملاءات من فوق، أنا أرى نفسي أكثر في العمل الحزبي".

قبل الانتخابات المحلية سنة 1998 أعلنت نساء كثيرات نيتهن الترشح في قراهن. وحظي بعضهن بتغطية إعلامية في الصحف العربية، وخصوصاً في صحيفة "الصنارة" التي تصدر في الناصرة. لكن نتائج الانتخابات أتت خلافاً للأجواء المتفائلة التي سادت قبلها: "سلطات محلية عربية من دون نساء" كتبت جريدة "الصنارة"، التي أعدت تقريراً عن النساء اللواتي ترشحن ولم ينجحن على الرغم من الثقة بالنفس والإيمان بأنهن سينجحن. وعملياً، انتخب امرأتان فقط: سامية حكيم لدورة ثالثة في بلدية الناصرة عن الجبهة؛ وكانت حكيم، وهي عضو في الحزب الشيوعي، قد شغلت ثلاث دورات متتالية بدءاً من سنة 1988 (لم تشارك في انتخابات سنة 2003)، وسهام فاهوم التي دخلت لأول مرة ممثلة عن قائمة الناصرة الموحدة - الحركة الإسلامية.

وتعتبر دورة الانتخابات المحلية لسنة 2003 الثانية من حيث انتخاب امرأتين من قطبين متنافسين في مدينة الناصرة، هما أنيسة عابد عن الجبهة، وسليمة جفالي عن الناصرة الموحدة - الحركة الإسلامية. وقد فشلت

محاولات التجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير وقوائم حزبية حمائلية أخرى في المدينة في إيصال أية امرأة إلى عضوية البلدية. وجاء ذلك، على الأغلب، نتيجة فشلها في دخول العضوية أصلاً. ومن اللافت أن هذه القوائم، وعلى الرغم من معرفتها سلفاً بعدم إمكان نجاحها، تستمر في إدراج النساء في مواقع متأخرة، الأمر الذي يشهد على الاستخفاف بتطبيق مبدأ إدراج النساء فيها.

فيما يلي جدولان يشتملان على معطيات أساسية (14) عن هؤلاء النساء حتى سنة 2003: الجدول الأول يحتوي على معلومات عن المكان، وسنوات شغل المنصب، والانتماء إلى الهيئات. أما الجدول الثاني فيشمل معطيات مثل: الدين؛ العمر عند شغل المنصب؛ الوضع الاجتماعي؛ المهنة/التعليم.

الجدول رقم 1:

النساء اللواتي شغلن عضوية السلطات المحلية، بحسب الموقع والسنة والانتماء

الاسم	السلطة المحلية	السنوات	الهيئة السياسية
فيوليت خوري	كفر ياسيف	1969 - 1983 عضو 1972 - 1973 رئيسة السلطة	قائمة مستقلة
سميرة خوري	الناصره	1973 - 1974	الحزب الشيوعي
ناهدة شحادة	كفر ياسيف	1983 - 1993 دورتان متتاليتان	الحزب الشيوعي
فاتنة حنا	الرامه	1991 - 1993 المرشحة الخامسة، دخلت بدلاً من عضو مستقيل	الجبهة
سامية حكيم	الناصره	1988 - 2003	الحزب الشيوعي
جهاد جبارين	أم الفحم	1993 - 1998	قائمة محلية حمائلية
ملكة قرأ	دالية الكرمل	1999 (لتسعة أشهر) - تناوب	حمائلية
سهام فاهوم	الناصره	1998 - 2003	الناصره الموحدة - مصنفة مع الحركة الإسلامية
عطاف جبارين	أم الفحم	1998 - 2000 (سنتان) 2001 - تناوب لستة أشهر	الحركة الإسلامية
وفاء أبو الهيحاء	كوكب أبو الهيحاء	1999 - 2003	حمائلية
سامية عرفاف	معليا	نهاية 2000 - 2003 (بحسب اتفاق تناوب)	الجبهة

الجدول رقم 2:

النساء اللواتي شغلن عضوية السلطات المحلية، بحسب الدين والعمر في بداية العضوية والوضع الاجتماعي والمهنة/التعليم

الاسم	الدين	الوضع الاجتماعي	العمر	المهنة/التعليم
فيوليت خوري	مسيحية	متزوجة + 3	46	عاملة اجتماعية
سميرة خوري	مسيحية	أرملة + 3	40	عاملة اجتماعية
ناهدة شحادة	مسيحية	عزباء	25	محامية
فاتنة حنا	مسيحية	متزوجة + 2		عاملة اجتماعية
سامية حكيم	مسيحية	متزوجة + 3	45	تعليم إعدادي، صاحبة صالون تزيين
جهاد جبارين	مسلمة	متزوجة من دون أولاد	45	مربية
ملكة قرأ	درزية	متزوجة + 4	47	تعليم ثانوي
سهام فاهوم	مسلمة	متزوجة + 4	47	عاملة اجتماعية
عطاف جبارين	مسلمة	متزوجة + 3	44	مربية
وفاء أبو الهيجاء	مسلمة	عزباء ارتبطت خلال فترة العضوية	28	تعليم ثانوي
سامية عرّاف	مسيحية	متزوجة + 3	41	ممرضة
سلمى واكيم	مسيحية	متزوجة + 4	58	محامية
أنيسة عابد	مسلمة	متزوجة + 3	42	مربية
سلمية جفالي	مسلمة	عزباء	39	
عرين خليل	مسيحية	عزباء	34	مربية

عند دخول العضوية

يؤدي تحليل خلفية النساء العربيات اللواتي شغلن عضوية السلطات المحلية في الوسط العربي في إسرائيل، على الرغم من أن عددهن قليل، إلى عدة استنتاجات مهمة تساعد في رسم بروفيل للمرأة الفلسطينية السياسية في السياسة المحلية في إسرائيل:

• حتى سنة 1993، كان هناك نساء مسيحيات فقط أعضاء في السلطات المحلية العربية. لكن منذ تلك السنة تغيرت الصورة، إذ دخلت جهاد جبارين بلدية أم الفحم كعضو. وعلى العموم، كان 8 نساء، من المجموع الكلي للنساء في الحكم المحلي، مسيحيات (53٪). وفي الانتخابات الأخيرة لسنة 2003، كان هناك امرأتان مسلمتان وواحدة فقط مسيحية. يحدث هذا التراجع أول مرة في تاريخ التمثيل النسائي في الحكم المحلي العربي في إسرائيل. واليوم كلتا المرأتين المسلمتين عضو في السلطة المحلية نفسها، أي في مدينة الناصرة. وكان 6 من النساء المسيحيات اللواتي شغلن العضوية أعضاء في الجبهة الديمقراطية أو الحزب الشيوعي. هذه المعطيات تجسد تاريخ الحزب الشيوعي الإسرائيلي بعد قيام الدولة. فقد كانت قيادة الحزب الأولى مسيحية، (15) ثم بدأت الصورة بالتبدل في نهاية السبعينيات. من هنا كانت النساء المسيحيات في هذا الحزب أول النساء الفلسطينيات اللواتي انخرطن في العمل السياسي وفي النضال ضد الحكم العسكري، وفي الجامعات بعد ذلك: كأخوات، أو كزوجات، أو كبنات للقيادة في الحزب الشيوعي. في المقابل، نجحت امرأة درزية واحدة في دخول الحكم المحلي.

• منذ انتخابات سنة 1998 حتى الانتخابات الأخيرة سنة 2003، دخلت عشر نساء عضوية السلطات المحلية، خمس منهن عن طريق الانتخاب: ثلاث منهن من الجبهة الديمقراطية، واثنان من الحركة الإسلامية، بينما دخلت الخمس الأخريات خلال الدورة: اثنان من قوائم حمائلية، وواحدة مصنفة مع الحركة الإسلامية، واحدة في قائمة مستقلة، وواحدة من الجبهة (تنحّت اثنان منهن خلال الفترة عن العضوية بسبب اتفاقات تناوب). أي أنه منذ قيام الدولة حتى سنة 1998، شغلت منصب العضوية خمس نساء فقط، بينما شغلت البقية عضوية الحكم المحلي بعد سنة 1998. وفي تقديري أن تحليل هذه المعطيات لا يعني بالضرورة حدوث تغيير إيجابي أو جوهري في قضية التمثيل النسائي الفلسطيني في إسرائيل، لأن النساء قبل سنة 1998 لم يشكلن، في معظمهن، ظاهرة عابرة في السياسة المحلية، فقد شغلن وانتخبن فترة طويلة نسبياً، وبعضهن انتخب لأكثر من دورة واحدة. أما بعد سنة 1998، فإن أغلبية النساء دخلت السلطات عن طريق التناوب أو لفترات مشروطة ومحددة لا تذكر أحياناً. ويدل هذا الأمر على استخدامهن لأغراض سياسية شكلية، وليس نتاج التزام جوهري بقضية إدراجهن في مواقع سياسية تمثيلية تتناسب مع باعهن الطويل في العمل السياسي.

• حملت اثنتا عشرة امرأة من المنتخبات لقباً أكاديمياً، أو أنهين الدراسة في كليات. وهناك اثنان أخريان من حملة شهادة البعوث، وواحدة حصلت على تعليم إعدادي. وقد طورت هؤلاء ثقافتهن بأنفسهن (بالنسبة إلى اثنتين منهن فإن التعليم آنذاك لم يكن متاحاً، وكان عدد قليل جداً من النساء تلقى العلم). وتشير المعطيات إلى أن لدى النساء المتعلّقات في الوسط العربي إمكانات أكبر للانخراط في السياسة، وإلى أن القيادة السياسية تفضل دفع النساء المتعلّقات إلى مواقع سياسية تمثيلية؛ وهي ظاهرة عامة توجد في المجتمعات الأخرى على حد سواء.

• تزوجت عشر من النساء رجالاً انخرطوا، بشكل أو بآخر، في العمل السياسي والحزبي. وكان أزواج ثلاث نساء شغلوا مرة موقع عضو أو رئيس في السلطة المحلية. وترعرعت النساء الثلاث العزباوات في بيوت مسيئة. ويدل هذا على أن النساء في السياسة المحلية خرجن من بيوت مسيئة، أو أنهن تأثرن بالجو السياسي المحيط.

• كان هناك امرأتان عزباوان لم تبلغا من العمر 30 عاماً، وامرأتان عزباوان كانتا بلغتا 30 عاماً، عند دخولهن عضوية السلطة المحلية. وكان معدل سن النساء جميعاً اللاتي دخلن الحكم المحلي 41.53 عاماً، ومعدل عدد أولاد المتزوجات منهن 2.9 ولد. وهناك متزوجة واحدة من دون أولاد، وأرملتان. تشير هذه المعطيات إلى أن الفكرة القائمة في بعض الأدبيات على أن انخراط "العزباوات والأرامل والمطلقات" بسهولة أكبر في العمل السياسي، بسبب عدم وجود ضغوط وارتباط بالزوج والأولاد وتوفر وقت أكثر للمناورة، لا تنطبق على الحالة في قيد البحث. ففي الحالة هنا نجد أن أغلبية النساء السياسيات من المتزوجات، وقد تفرغ معظمهن للتنافس السياسي بعد تربية الأولاد، ولو أن العمل السياسي نفسه بدأ قبل ذلك بوقت طويل. وبشكل معين أعربت كثيرات من النساء الفلسطينيات العزباوات، الفاعلات على الساحة السياسية، عن أن التحرك والعمل السياسي أسهل للمرأة الفلسطينية المتزوجة مما هما بالنسبة إلى المرأة العزباء، التي يحدد خطواتها أكثر كل من العائلة المصغرة والمجتمع. كما واجهت العزباوات منهن ضغوطاً شديدة لترك العمل السياسي بادعاء أنه يؤدي إلى "هروب العرسان"، ويشكل خطراً حقيقياً على إمكان بقائهن "عوانس".

• 13 من النساء كن من الجليل و2 من المثلث. هذا ولم تصل أي امرأة من النقب إلى الحكم المحلي. وكلهن شغلن العضوية في أماكن سكانهن، وهي في الغالب مدينة أو قرية كبيرة. شغلت 3 نساء العضوية في مدينة الناصرة في الجليل، التي يصل عدد سكانها إلى 60.000 نسمة، واثنان في مدينة أم الفحم في المثلث، التي يصل عدد سكانها إلى 34.000 نسمة، واثنان في السلطة المحلية في كفر ياسيف (7500 نسمة)، وواحدة في دالية الكرمل (13.000

نسمة)، وفي ثلاث قرى فقط يتراوح عدد سكانها بين 2000 و2500 نسمة (كوكب أبو الهيجاء والرامة ومعليا). (16) هذا الأمر يجسد التاريخ النسائي الفلسطيني الذي نما داخل المدن وتنظم فيها: إمكان دخول النساء تنظيمات والانخراط في العمل السياسي أكبر في المدينة منه في القرية. أما الجليل الذي يضم نحو 55% من الفلسطينيين فيعتبر القلب والمركز للتجمع الفلسطيني الديموغرافي، السياسي والحضاري - الثقافي. من هنا يتضح أن فرص المرأة للعمل والتمثيل السياسي أسهل من باقي التجمعات الفلسطينية الأخرى: في المثلث ثاني التجمعات السكانية للعرب في إسرائيل، حيث يحتوي على تجانس ديموغرافي - ديني، بعكس الجليل (الذي يحوي العرب من جميع الديانات إضافة إلى اليهود) ويحوي نحو 15% منهم، فإن السكان هم جميعاً من المسلمين، وكذلك في النقب في الجنوب حيث يتركز نحو 9% من العرب وهم من البدو (17) (الباقي يعيشون في المدن المختلطة). هذا وقد يعود السبب أيضاً إلى كون المجتمعات في المثلث والنقب لا تزال تقليدية ومحافظه أكثر، الأمر الذي يصعب عمل النساء السياسي، وخصوصاً التمثيلي منه، بعكس الجليل المفتوح للإمكانات والعصرنة والاختلاط بصورة أكبر وأوسع.

• نشأت أغلبية النساء الفلسطينيات في بيوت تنتمي إلى الطبقة المتوسطة اقتصادياً واجتماعياً. وذكرت ثلاث نساء فقط أن الحالة الاقتصادية كانت ممتازة. هؤلاء النساء طورن وضعهن على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بعد حصولهن على الشهادات والانخراط في سوق العمل المأجور كمهنيات، وبعد زواجهن برجال مؤسسين من ناحية اقتصادية بشكل عام. وتتعارض هذه المعطيات مع المعطيات عن المرأة الفلسطينية في فترة الانتداب، إذ إن نساء الطبقة العليا اقتصادياً واجتماعياً قدن العمل السياسي في ذلك الوقت.

التمثيل النسائي في الانتخابات المحلية سنة 2003

بعد إعلان نتيجة الانتخابات المحلية في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2003، قمتُ بعرض نتائج الانتخابات في 30 تجمعاً رئيسياً (قرية ومدينة) في الوسط العربي. (18) وقد أظهر عدد القوائم التي خاضت الانتخابات العدد الضئيل للنساء المدرجات فيها: ففي 200 قائمة تقريباً في هذه القرى والمدن كان عدد النساء نحو 30 امرأة، أغلبيتهم في مواقع غير مضمونة وبعيدة جداً (رقم 15 وما فوق). وقد نظرتُ إلى القرى والمدن المركزية التي يمكن أن تعكس صورة شبه معتمدة للوضع، وجمعت المعطيات من خلال عمل ميداني متشعب بمساعدة ناشطين وناشطات، من كل قرية ومدينة ومن السلطات المحلية، إذ إن المعلومات المركزة غير موجودة في أي مكان. من هنا من المنطقي الافتراض أن هناك نساء أخريات أدرجن ترشيحاتهن في قرى ومدن أخرى. والجدول التالي يظهر قسماً من المعطيات:

النتيجة	المهنة - الوضع الاجتماعي	عدد القوائم	اسم القائمة	الموقع في القائمة	اسم المرشحة	المكان
1	مربية			6	أنيسة عابد	الناصره

	سوار أبو خضرة سناء كريم	9 11	الجبهة	6	مربية موظفة	
-	الناصره	رباب أبو لاشين	العربية للتغيير		محااضرة	
	الناصره	اتفاق ائتلافي				
1	الناصره	سليمة جفالي	الناصره الموحدة - الحركة الإسلامية		إدارة وعلم اجتماع	
-	الناصره	حنين زعبي	الناصره معاً - التجمع		عزباء؛ مديرة جمعية	
-	الناصره	عنايه بشارت فرحات	الناصره بلدنا		مربية	
-		أريج سليم حاج يحيى			مصممة معمارية	
-	شفا عمرو	صمود صفدي	الجبهة	15		
-	شفا عمرو	ردينة شقير	التجمع	15		
-	طمرة	فاطمة نياپ	التجمع		كاتبة؛ أرملة	
-	طمرة	لينا ياسين	قائمة حمائلية		طبيبة أسنان؛ متزوجة	
-	طمرة	مريم عواد	الجبهة		متزوجة + 3؛ مربية	
-	معليا	سميرة مرقس عساف	الجبهة + قائمة حمائلية	6/6	متزوجة من دون أولاد	
-	دبورية	1 - لولو مصالحة 2 - انتصار سخيني 3 - خلود مصالحة 4 - رنا عزايذة	قائمة نسائية مستقلة: النهضة والانتماء	9		
1	عيلبون	عرين خليل	الجبهة	6	معلمة	
-	كفر قرع	زهريه عزب	حمائلية	12	جيل 42، عزباء، علوم سياسية	
-	عرابة	تمام شلش	الجبهة	14	متزوجة، ربة بيت	
-	الطيبة	فتحية عقفة	الجبهة			
-	أم الفحم	أمل إغبارية مها محمد محاميد	الحركة الإسلامية	2	متزوجة من دون أولاد متزوجة + الاثنان في الثلاثينات	
-	كوكب أبو الهيحاء	هلا علي	الجبهة	7	موظفة بنك	

-		7	قائمة حمائلية	4	فريال حاج	كوكب أبو الهيجاء
-	معلمة؛ متزوجة 1+	5	قائمة الليكود	2	منى أبو ركن	عسفياء - دالية الكرمل
-	متعلمة؛ متزوجة +		التجمع	2	وجدان بيادسة عثامنة	باقة الغربية
-		16	الجبهة	11	ميساء خطيب	سخنين
-		16	الجبهة	3	ابتسام أبو صالح	سخنين

أمّا في القرى والمدن العربية التالية فلم تُدرج أية امرأة في القوائم الكثيرة التي تنافست بشأن العضوية: دير الأسد (5 قوائم)؛ المغار (16 قائمة)؛ مجد الكروم (9 قوائم)؛ كفر ياسيف (8 قوائم)؛ الرينة (13 قائمة)؛ اعلين (15 قائمة)؛ دير حنا (3 قوائم)؛ الرامة (6 قوائم)؛ يافة الناصرة (7 قوائم)؛ فسوطه؛ طرعان؛ ترشيفا؛ عكا، وغيرها. وفي المدن المختلطة، مثل حيفا وعكا ويافا، لم تدرج أية امرأة في القوائم العربية المتنافسة. وفي يافا مثلاً لم تدرج أية امرأة عربية، وإنما أُدرجت امرأة يهودية في الموقع الرابع في قائمة مشتركة (من مجموع 19 قائمة تنافست في الانتخابات) معظمها من العرب.

قبيل الانتخابات الأخيرة أبرز الإعلام قائمة نسائية كانت تنوي خوض الانتخابات المحلية في قرية دبورية (منطقة العفولة - مرج ابن عامر). وعلى الرغم من الآمال الكبيرة التي علقت على هذه القائمة فإنها فشلت. وفي مقابلة مع لولو مصالحة، (19) رئيسة القائمة، تحدثت عن أسباب الفشل قائلة: "قبل عدة أيام من الانتخابات مورست على النساء في القرية ضغوطات هائلة لكي يتجنبن إلى جانب الحمائل التي ينتمين إليها. حتى إن هذه الضغوطات وصلت أحياناً حد التهديدات. عائلتي المصغرة التي دعمتني صغيرة، وما زالت العائلة الموسعة الكبيرة هي التي تقرر. من المهم جداً أن نعيد محاولة التنافس مستقبلاً ولكن مع أسماء أخرى، أخريات سيستمررن، أنا لن أكون، لقد كان ذلك صعباً جداً".

تجربة مهمة أخرى فشلت أيضاً هي تجربة زهرية عزب، (20) أول امرأة تترشح في تاريخ قرية كفر قرع في المثلث. وقد شددت عزب، في محادثة هاتفية أجريتها معها، على "أن السلطات المحلية في الوسط العربي عامة، وفي كفر قرع خاصة، هي منطقة محظورة على المعوقين وعلى النساء". عزب، التي تعاني هي نفسها جراء إعاقة جسدية، أُدرجت في الموقع الثالث في قائمة حمائلية، مع توقيع اتفاق تناوب على الموقع الأول. وبعد إعلان النتائج بأيام وفشل عزب في دخول المجلس عاودت الحديث معها، فأكدت أنها ستدخل السلطة المحلية قريباً لأنها تقدّر أن رئيس القائمة الذي فشل في التنافس بشأن رئاسة مجلس القرية سيستقيل، والمرشح بعده غير معني بالمجلس، الأمر الذي يعني دخولها. وفي تحليل الفشل تطرقت عزب إلى واحدة من العقبات الأساسية أمام النساء بقولها إن "المعركة الانتخابية معركة قاسية جداً، غير مبدئية ولا تضع نصب أعينها المصلحة العامة". ومن الجدير بالذكر أنه عند إعداد هذا البحث، بعد نحو عام من الانتخابات، لا تزال عزب خارج المجلس، ولم تتحقق تقديراتها لا في شأن استقالة رئيس القائمة ولا ولا في شأن دخولها.

وفي تحليل المعطيات التي جمعتها في الانتخابات يمكن استخلاص الأمور التالية الأكثر أهمية:

• الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة هي الهيئة السياسية الأساسية في الوسط العربي التي تشرك النساء وتدفع بهن إلى السلطات المحلية (يليهما مباشرة الحركة الإسلامية). وهذه مسألة تستمد جذورها تاريخياً من الحزب الشيوعي، وبالتالي الجبهة. في هذه المرة نجحت الجبهة في إدخال امرأتين من مجموع ثلاث: واحدة في الناصرة، والثانية في قرية عيلبون في الجليل. مع ذلك، من الجدير بالذكر أن الجبهة لم تُدرج في قوائمها خلال الانتخابات الأخيرة أية امرأة في الأماكن التي نجحت في إدخال النساء إليها في الماضي، مثل الرامة وكفر ياسيف. وعلى الرغم من أن التجمع الوطني الديمقراطي (برئاسة عزمي بشارة) يحظى بدعم قطري واسع، ويشكل أكبر حزب قائم في الوسط العربي (له ثلاثة مقاعد في الكنيست الإسرائيلي)، فإنه لم يحظ بأي نجاح يذكر في الانتخابات الأخيرة عامة، وفي وضع المرأة خاصة. هذا، وفي حديث مع إحدى النشيطات اللاتي ترشحن عن التجمع في المعركة الانتخابية المحلية الأخيرة أعلنت هذه خيبة أملها الكبيرة بالنتائج والحزب الذي "طالب أن ألف على البيوت لإقناع النساء بالتصويت لي وللقائمة، الأمر الذي لم يرق لي". وقصدت هذه المرشحة أنها لم ترغب في أن تكون مرشحة النساء، أو أداة في يد الحزب لجمع الأصوات النسائية.

وفي محاولة عرض الخطوط العريضة للمرشحات في هذه الانتخابات ومقارنتها بالمعطيات الموجودة قبلها يمكن استخلاص الأمور التالية:

• يطابق بروفيل النساء المرشحات، بقدر ما، البروفيل الذي وجدته في تحليلي للنساء الأعضاء حتى سنة 1998 من حيث أنهن كلهن متعلقات وناشطات حزبياً وجماهيرياً، لكنهن أصغر سناً، على الأغلب في عقد الثلاثين، مع عدد غير قليل من العزباوات. هذا الأمر يشير إلى رغبة هؤلاء النساء في المشاركة في السياسة الرسمية التمثيلية، وإلى رغبة القوائم في إدراج نساء رائدات و"جذابات"، في حين أن بروفيل النساء الثلاث اللاتي نجحن يقارب جداً البروفيل السابق.

• النساء اللاتي انتخبن هذه المرة هن جميعاً من الجليل، من دون أي تمثيل نسائي في المثلث أو في النقب. ومن المتوقع دخول نساء خلال دورة الانتخابات في منطقة المثلث، وخصوصاً في أم الفحم، كما أكد قادة الحركة الإسلامية.

• إذا كانت النساء المسيحيات هن الرائدات في المواقع السياسية التمثيلية في السابق، فإن هذا الأمر أخذ في التغير مع الوقت. فالיום هناك امرأة مسيحية واحدة (عرين خليل من عيلبون) بين النساء الثلاث اللواتي نجحن في شغل العضوية. ومن الجدير بالذكر أنه لم تُدرج في القوائم أية امرأة تقريباً في القرى والمدن التي يشكل المسيحيون فيها الأغلبية، أو ما يقارب نصف عدد السكان (معليا، فسوطة، الرامة، شفا عمرو، اعبلين، كفر ياسيف).

أسباب أساسية لتهميش النساء في السياسة

توفر الأدبيات كثيراً من التفسيرات والفرضيات للمكانة المهمشة للمرأة في السياسة. وفي حالة النساء الفلسطينيات في السياسة المحلية في إسرائيل، أقترح ثلاثة تفسيرات أساسية لتهميشهن. هذا، وبحسب ما أرى، فإن المشكلة الأساسية لا تكمن في هذه التفسيرات وإنما في ترابطها وتداخلها بعضها في بعض، الأمر الذي يجعل المستقبل لا يحمل كثيراً من التفاؤل:

التفسير الأول

يرى هذا التفسير في قضية تهميش النساء الفلسطينيات في السياسة جزءاً من تهميش الأقلية الفلسطينية في السياسة بشكل عام في إسرائيل. ويؤدي هذا إلى ازدياد وزن الحمولة السياسي، التي هي من أبرز المعوقات في وجه النساء المتنافسات على صعيد السياسة المحلية. ويرى الباحث الاجتماعي سامي سموحا أن نظرة أولية إلى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل توحى بأنها مدمجة جيداً (21) في قلب العمل السياسي الإسرائيلي، لكن نظرة معمقة تشير إلى وجود إشكالية تنبع من حقيقة إقصاء هذه الأقلية عن مراكز القوى في الدولة؛ فهي أُخرجت من مجمل عملية بناء الأمة، الأمر الذي أدى إلى توجيه ثقل النشاط السياسي من المستوى القطري إلى المستوى المحلي، حيث لا تزال القوة التقليدية، أي الحمولة، هي الصوت المسيطر في الشارع العربي الداخلي. (22) وقد أثرت معارضة الدولة لقيام أي تنظيم حزبي عربي، وقمع أية محاولة كهذه، في مجمل المشهد السياسي العربي واستمرار فاعلية القوى التقليدية، وبالتالي في احتمالات دمج النساء من حيث أن القوى التقليدية محافظة وتستهن انخراط المرأة في السياسة بصورة عامة، ولا سيما في توليها مواقع قيادية في صفوف الرجال. من هنا كانت النساء اللواتي أُدرجن في القوائم أعضاء في الحزب الشيوعي، ومن ثم أعضاء في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، حيث ترعرعن وكسبن الخبرة. (23) ونتيجة كون المؤسسات الرسمية المركزية (الحكومة والكنيست والمحاكم)، بالإضافة إلى سائر المؤسسات والتنظيمات الشعبية المهمة في إسرائيل (الهستدروت ومؤسسات التعليم العالي وغيرها)، خاضعة كلها لسيطرة يهودية، فإن السياسة المحلية ظلت تشكل الحلبة المركزية للتعبير السياسي العربي الأصيل. وبما أن الحكم المحلي يمكن من السعي لتحقيق منافع محلية، كقضايا التعليم والصحة والمجاري والطرق، وبعضها يحمل طابعاً قومياً واضحاً، مثل الأراضي والبناء والخرائط الهيكلية، فإنه بذلك يمنح المسيطرين عليه قوة سياسية ومكانة اجتماعية متميزة، ويضمن امتيازات ملموسة للمجموعة الحاكمة (الحمولة، أو الطائفة الدينية، أو الحزب). ويشكل رافعة إلى السياسة القطرية. من هنا أصبح التنافس بشأن المجالس المحلية شديداً ومُنْفَساً للرجال التواقين إلى الحكم والسيطرة، الأمر الذي ساعد في إعاقة تطور المرأة في حلبة الصراع هذه.

وقد حوّلت عملية نيل الدولة الأقلية العربية الحلبة المحلية إلى مركز القوة والسيطرة السياسية الأساسية بالنسبة إلى هذه الأقلية، وحوّلت الحمولة إلى اللبنة الأساسية لسياسة داخلية نفعية تفتقر إلى الأيديولوجيا. (24) وهذا الأمر خلق نوعاً من الانتهازية والعملية عند مختلف الأحزاب الأيديولوجية نفسها، بعد تعدد المشهد الحزبي العربي منذ أواسط الثمانينيات، والتي استندت هي أيضاً إلى المبنى الحمائلي، في الانتخابات المحلية وكذلك في انتخابات الكنيست، لغرض تجنيد الأصوات. وقد همّش في الحمولة، وهي تركيبة اجتماعية واقتصادية تقليدية، كل عنصر جديد دخل الحلبة، مثل المتعلمين والشباب، وخصوصاً النساء. وترى خولة أبو بكر أن إدراج كل العناصر السياسية وحتى الحمائلية للنساء، ازداد ازدياداً ملحوظاً في الأعوام الأخيرة. (25) وقد تحولت هذه العملية إلى خطوة دعائية، لكنها لم تؤد حتى الآن إلى أي اختراق في مكانة المرأة في السياسة، سواء المحلية أو القطرية.

إن الأقلية العربية في إسرائيل موجودة على هامش الاقتصاد والسياسة الإسرائيليين. وعلى الرغم من ذلك فإن مشاركتها (26) في الانتخابات كانت دائماً عالية نسبياً، وتراوح بين 69.7% و91%. ويعتقد أفنر يانيف ومجيد

الحاج أن السبب في نسبة مشاركة العرب العالية في الانتخابات نابع من أن التصويت يتم بحسب أوامر من رئيس الحملة، الشيخ أو المختار، ولا ينبع من وعي أيديولوجي كما هو مفترض وموجود في المجتمعات المتطورة. (27) وتدل هذه النسبة على الأهمية الكبيرة التي يوليها المواطنون العرب للسياسة المحلية، إذ وصلت نسبة التصويت في الانتخابات الأخيرة إلى مستوى عال جداً تراوح بين 90% و95%. ويعتقد حنا سويد، وهو أستاذ باحث في التخطيط البديل وشغل منصب رئيس سلطة محلية في دورتين متتاليتين، أن هناك سببين رئيسيين لنسبة المشاركة العربية العالية في الانتخابات المحلية في إسرائيل: السبب الأول يكمن في عدم شعور العرب بأن في إمكانهم التأثير في المستوى القطري، بحيث تشكل الانتخابات المحلية ما يشبه التعويض عما لا يمكن تحقيقه في السياسة القطرية نتيجة سياسة التمييز وإقصاء العرب عن حلبة اتخاذ القرارات؛ والسبب الثاني يكمن في الضغط التقليدي والاجتماعي الذي يفرض على الفرد التجند إلى جانب الحملة، أو ابن العائلة، إلخ. (28) وقد ناقش عدد من الباحثين أن العنصر الحائلي قوي في السياسة المحلية إلى درجة أنه لا يمكن للأحزاب ذات الطابع الأيديولوجي الواضح أن تتجاهله. فمع أنها، في الواقع، تحارب المبنى التقليدي للمجتمع إلا أنها تعتمد على هذا المبنى لنجاحها، ويكون التصويت لها حائلياً في أوقات متقاربة، إلى درجة أن مرشحاً يفتقر إلى دعم حملة كبيرة، تمنحه أغلبية أصواتها، يفتقر إلى احتمالات الفوز. (29)

ويناقش بعض الباحثين أن التغييرات الجمة التي طرأت على مبنى القرى العربية اقتصادياً واجتماعياً بعد قيام الدولة، أدت إلى تقوية البنى التقليدية القائمة وعلى رأسها الحملة التي عادت لتؤدي دوراً مركزياً في السيطرة على النساء، ولا سيما في موضوع الزواج. ويدعي كوهين أن تدخل الحملة في شؤون الزواج والميراث يشكل دلالة على السياق السياسي على مستوى القرية أيضاً. (30) ويشير داني رابينوفيتش إلى أن تحليل النهج السياسي للعرب في السياسة في إسرائيل يشير إلى وجود نزعة إلى التنازل عن خصوصيتهم والتوجه نحو صناديق الاقتراع مثل "القطيع". (31)

وفي سنة 1998، تجاوزت نسبة التصويت في الانتخابات للسلطات المحلية العربية عند الفلسطينيين، في أماكن كثيرة، الـ 90%. وقد حققت الحملة في هذه الانتخابات نصراً واضحاً. وباستثناء الجبهة والحركة الإسلامية والتجمع والعربية للتغيير، لم يشارك سائر الأحزاب الناشطة في الوسط العربي (الصهيونية) بشكل فعلي في الانتخابات. فقد ضعفت الأحزاب الصهيونية وغير الصهيونية، بينما سجلت الحركة الإسلامية إنجازات قليلة على حساب الجبهة في الأساس. ويعتقد يوسف الغازي أن الحركة الإسلامية اتبعت استراتيجية إشاعة رسائل مزدوجة لجمهور الناخبين في القرى والمدن العربية. فقد تحدث أفرادها عن التوبة، وفي الوقت نفسه حاولوا تقليل أهمية تدنيهم. وقد حققت لهم هذه الاستراتيجية، إلى جانب دعم الحمايل، الفوز بعدد غير قليل من الأماكن. (32) ويدعي الباحث الاجتماعي عزيز حيدر أن ازدياد قوة الحملة على حساب الأحزاب يعكس ضعف العلاقة بين المواطنين العرب والانتماء القومي، بحيث أن اهتمامهم بمشكلاتهم الوجودية وتطلعهم نحو الاندماج في دولة إسرائيل يتعاظمان كلما تقدمت العملية السلمية. (33) وبعد صدور نتائج الانتخابات المحلية لسنة 1998 أجرت جريدة "الصنارة" لقاء مع أربع نساء عربيات برزن في الإعلام قبل الانتخابات كمرشحات ينوين التنافس بشأن عضوية المجالس المحلية في تجمعات سكانهن، لكن فشلن جميعاً في ذلك وهن: ابتسام محاميد من الفريديس؛ سوسن مصري من جديدة؛ نعمة غزاوي من قلنسوة؛ سامية ناصر من مجد الكروم. (34) وأشارت أول ثلاث مرشحات إلى البعد الحائلي كسبب أساسي في فشلهن. وبحسب ادعاءاتهن فإن النساء والرجال يميلون إلى التصويت بناء على الانتماء العائلي، لا على الأيديولوجيا. كما ادعت هؤلاء المرشحات أن النساء اضطررن في معظمهن إلى التصويت لمصلحة مرشحين، لا من منطلق الاقتناع وإنما من أجل الحفاظ على "سلامة البيت" وإرضاء الزوج أو رجل العائلة. وقالت مصري إن إدارتها لمعركة سياسية ديمقراطية أدت إلى فشلها لأن الحملة لا تزال القوة المركزية في

الانتخابات، والمساواة ما زالت كلمة بعيدة عن الواقع. وأشارت إلى قسم من النساء كسبب في هذه النتيجة. وفي المقابل، رأت ناصر في فشلها الشخصي فشلاً لجميع الأحزاب السياسية المتنافسة، وليس لكونها امرأة بالذات. (35)

وفي تحليل أسعد غانم لنتائج انتخابات سنة 1998 أشار إلى ازدياد قوة الحمولة في الوسط العربي في إسرائيل. وتوقع أنه في ظل تصويت نحو ثلث العرب سنة 1993 لمصلحة قوائم حمائية، وفي حالة استمرار هذا النهج سنة 1998، فإن الحمولة ستواصل زيادة قوتها في المستقبل، وسيستمر العرب في التصرف سياسياً على أنهم مجتمع مكون من مجموعات منفصلة وأفراد. وليس على أساس أنهم قومية واحدة. (36)

وفي مقابلة أخرى اعتبر إيلي ريخس إدراج عدد غير قليل من النساء العربيات في القوائم الانتخابية سنة 1998 أمراً إيجابياً. فهذا يشير، في نظره، إلى بدء تغييرات جديدة في مكانة المرأة العربية في السياسة. وعلى الرغم من النتائج المتواضعة التي حققتها المرأتان اللتان انتخبنا للعضوية حينها فإنه لا يستبعد تنافس نساء عربيات خلال الانتخابات المقبلة بشأن رئاسة السلطات المحلية. وقد أكد، بدوره، أن قوة الحمولة ازدادت على الرغم من عمليات العسنة الأخذة في الازدياد في الوسط العربي خلال الأعوام الأخيرة. (37) لكن نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة لسنة 2003 دلت على أن عملية تعاظم قوة الحمولة توقفت، أو على الأقل تباطأت.

وفي تحليل حنا سويد لنتائج المعركة الانتخابية شدد على أن المعركة الانتخابية الأخيرة أبرزت الجانب المحلي بحيث تحول هذا الجانب إلى جوهر المعركة نفسها. (38) وأضاف أن المعركة الانتخابية أهملت السياسة القومية ذات التأثير المهم في السياسة المحلية، مثل التمييز المؤسسي. والسبب الرئيسي في ذلك تقهقر الأحزاب وكثرة القوائم المتنافسة بشأن عضوية السلطات المحلية ورئاستها. ورأى أن الحمولة التقليدية أخذة في الأفول بسبب وجود عدة مرشحين من الحمولة نفسها، وأن المنافع الشخصية تغلبت في هذه الانتخابات على تلك الحمائية، الأمر الذي يدفع الناس والمتنافسين نحو منافع شخصية ضيقة وعينية. وفي هذا يكمن ما يشبه التحرر من الحمولة التقليدية، إذ إن رئاسة الحمولة لم تعد قادرة على السيطرة على كل شخصها، وكل واحد بدأ يرى في نفسه الشخص الملائم لخوض الانتخابات. (39)

كان من شأن حقيقة أن السياسة المحلية العربية مرت هذه المرة بانقلاب أن تساعد في زيادة التمثيل النسائي، إذ إن الحمائية ضعفت وأخذت في التفتت: (40) فالولاء لم يعد محصوراً في العائلة والحمولة الكبيرة، وإنما تعداهما إلى منافع شخصية بحتة يمكن أن تخلق حيزاً أكبر للنساء، لكن هذا لم يحدث. فالنساء شاركن في النقاشات، وزينَّ القوائم، وخرجن بالآلاف للتصويت، إلا إن النتيجة لم تلائم التوقعات كما يجب. ويمكن تفسير النتيجة الكئيبة أعلاه، إلى حد كبير، في جهاز القيم المحافظة والمتخلفة في المجتمع العربي.

ويقودنا هذا التفسير إلى التفسير الثاني لتهميش المرأة الفلسطينية في السياسة.

التفسير الثاني

يرى هذا التفسير في البنى والقيم الاجتماعية التقليدية سبباً أساسياً لتهميش المرأة، إذ تؤدي هذه القيم، التي تنتقل عبر عملية "الجمعة" ويتم تذويتها عند الرجال والنساء على السواء، إلى عدم إحداث التغيير المرتجى. ويجمع الباحثون على أن مبنى العائلة العربية بطريقتي يقف فيه الرجل (بصوره المتعددة: أب، زوج، أخ..) في رأس الهرم، ويتم تقسيم العمل داخلها على أساس الجنس والجيل: فالرجل يسيطر على المرأة، والبالغ على الأصغر سناً؛ الرجل،

وهو السيد والمسؤول في الحيز العام، وهو هكذا في الحيز الخاص داخل البيت. وفي الوقت الذي تُتبع المرأة بالحيز الخاص فإن إتباع الرجل بهذا الحيز عار وعيب. الأب التقليدي يتوقع من أبنائه طاعة تامة لرغبته، بلا أسئلة أو اعتراض، والفارق بين الجنسين واضح، والسيطرة للرجال بما لا يقبل التأويل.(41)

في هذا المجتمع الرجل هو المرجعية العليا في كل ما يتعلق بمرفق البيت واقتصاد العائلة والسياسة. ويصب معظم وقت النساء في العناية بالعائلة، وليس من المتبع أن تطور الزوجة حياة مهنية خارج البيت. ولو فعلت، فهي ليست سيدة نفسها في النهاية. فالمجتمع يتوقع منها خنوعاً لزوجها أو لعائلتها في كل ما يتعلق بالقرارات الكبرى، ويكون الدعم العائلي على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية مرهوناً بإطاعة مناهج مسلكية وقيم اجتماعية - ثقافية سائدة في المجتمع. ويدعي هشام شرابي أن التركيبة البطريركية لا تميز العائلة العربية فقط، بل تتعداها إلى سائر مؤسسات المجتمع والثقافة والدولة أيضاً. وتؤدي سطوة الأب في العائلة إلى خلق الشخصية البطريركية المستندة في أساسها إلى دونية المرأة. وفي مركز هذه البنية يعيش المرء على الهامش، في اغتراب وعدم ثقة بالنفس، فليس للفرد أهمية كما في المجتمع الغربي، وإنما الأهمية للمجموعة: العائلة: الحاملة: القرية: الدولة.(42)

وتناقش ناديا حجاب أن المعارضة القوية لكل تغيير في مكانة المرأة في المجتمع العربي تنبع من الدور المركزي الذي تؤديه داخل العائلة: ما يميز المجتمع العربي، في نظرها، هو التعامل مع العائلة على أنها مثل أعلى، غير خاضع للمساءلة أو المعارضة. ومن هنا السبب في فوقية الولاء للعائلة على أي ولاء آخر: للدولة؛ للدين؛ للأيديولوجيا. وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على المجتمع العربي، وعلى مكانة المرأة التي دخلت مجالات جديدة، مثل التعليم والعمل المأجور ومجالات أخرى تُعتبر رجولية، كالمجال السياسي، فإن المجتمع لا يزال يعارض قبول الحالات القليلة كمدخل لتبديل النظام القائم، ولتعميم حالات فردية إلى ظاهرة عامة، وإلى نموذج يحتذى به يمكن أن يؤدي إلى تدمير العائلة وتغيير جوهرها.(43)

هذه القيم التي ما زالت تسود المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، على الرغم من التغييرات وعملياً العصرية والانفتاح خلال أعوام طويلة من التفاعل مع المجتمع اليهودي من جهة، وحدث تغييرات إيجابية في مستوى التعليم والحالة الاقتصادية من جهة أخرى، لا تزال تقف حائلاً في وجه النساء اللاتي يعتقدن أن الحال تغير وأن الأوان كي يجدن المكانة السياسية التي ينشدنها. وقد ناقش كثيرون من الباحثين أن تحول العائلة العربية في إسرائيل من موسعة إلى نووية، بعد فقدان الأرض كمصدر اقتصادي - اجتماعي، زرع النظام الاجتماعي الذي كان يمنح الأب سطوة على أولاده، الأمر الذي أدى إلى الاعتقاد أن الحمولة ستضعف وتفقد قوتها. لكن الحقيقة أتت خلافاً لذلك، فقد كانت إسرائيل معنية باستمرار فاعلية القوى التقليدية في الوسط العربي كأداة للسيطرة على الأقلية وتجنيد الأصوات، إذ شكلت هذه القوى تعويضاً عن القيادة السياسية التي اختفت بعد حرب 1948 وقيام دولة إسرائيل.(44)

تؤدي النظرة السلبية إلى انخراط المرأة في العمل السياسي في المجتمع العربي في إسرائيل إلى امتناع كثيرات من الناشطات من الترشح لمناصب تمثيلية. فالسياسة مجال "قذر" خال من القيم. ومن الجدير بالذكر أن كثيرات ذكرن أنهن مستعدات للعمل في الحقل السياسي، لكن من دون التنافس مع الرجال بشأن المناصب. فالتنافس في نظرهن منوط بكثير من القذارة والتنازلات عن المبادئ والسمعة الحسنة. وقد أوضحت عضو سلطة محلية في دورة الانتخابات السابقة، فضلت عدم الكشف عن اسمها، أنها لا تنوي الترشح مرة أخرى بسبب كون السياسة "مجالاً قذراً". وأضافت أن "الألعيب، المنافع الضيقة، انعدام الأيديولوجيا والقذارة - تصل كلها إلى أحط المستويات في

العمل السياسي المحلي، وهذا يؤثر على عملي في السلطة المحلية لأنني أتقزز من الاستمرار في مثل هذا المكان". وتلقت امرأة أخرى انتقاداً شديداً من أبناء عائلتها لأنها "تدخل نفسها في مجال لا يخصها"، ويسيء إلى سمعتها الطيبة. وقالت: "منافسون سياسيون هاتفوا زوجي وقالوا له (أدخل زوجتك في حمل جديد حتى تتوقف عن إزعاجنا). لقد شعر زوجي بالإهانة الشديدة جرّاء ذلك وهذا بدوره أثر عليّ". وقد علل أحد نشطاء الجبهة الديمقراطية في إحدى قرى الشمال عدم إدراج امرأة في قائمة الجبهة في قرية الرامة خلال الانتخابات الأخيرة، بعد أن كانت في الماضي من الرائدات في تمثيل المرأة في السلطة المحلية، بقذارة السياسة والمستوى الرديء للمجلس المحلي الذي لا يليق بنساء الجبهة في هذه القرية، ولا يلائمهن.

التفسير الثالث

يرى هذا التفسير في المرأة السياسية نفسها عائقاً. وهو التفسير الذي يتبناه، في الأساس، رجال الأحزاب الفاعلة في الوسط العربي، ويُسمع بشكل متواصل الادعاء أن الأحزاب تستصعب إيجاد مرشحات ملائمتين يرغبن في الترشح. هذا الادعاء، وإن يكن صحيحاً أحياناً، غير قائم بحد ذاته وإنما هو مرتبط عضوياً بكثير من الأمور، آخرها وجود مرشحات ذوات كفاية، لأنهن موجودات فعلاً على الساحة، وأهمها معرفة كثير من النساء الفاعلات سياسياً أن وجودهن في القوائم سيكون على الأغلب مجرد شعار وزينة وليس في مواقع مضمونة، وأن القيم الاجتماعية لا تتلف إلى وجود المرأة في مثل هذا الموقع "الذكوري"، وعدم ارتياح الزوج لمثل هذا الموقع من منطلقات اجتماعية وذاتية. فقد أدلت امرأة شغلت موقع عضوية مجلس محلي وكان زوجها فعالاً، بدوره، في الحزب نفسه بقولها: "غار غيرة شديدة لأن الحزب اختارني أنا المرأة وليس هو لأكون في موقع متقدم في القائمة. وقد عارض زوجي الفكرة مما أدى إلى أن أرفضها أنا بدوري".

من اللافت أيضاً أن القوائم المتعددة، الحزبية والعائلية، التي أخذت تؤيد فكرة إدراج امرأة في القائمة تشترط في كثير من الأحيان أن تكون المرشحة "مثالية"، الأمر الذي لا تشترطه في المرشح. فعلى المرأة أن تكون متعلمة وصاحبة ثقافة عالية، وعليها أن تكون من عائلة كبيرة كي تجرف الأصوات، وعليها أن تكون مقبولة، بل لها خلفية في العمل الجماهيري أو النسائي.

وقد أثبتت نساء كثيرات استوفين فعلاً "جميع الشروط" في الانتخابات الأخيرة أن هذا كله ليس كافياً كي يجعل الأحزاب والحمائل تدرجهن في مواقع مضمونة، الأمر الذي سبّب لهن خيبة أمل كبيرة. وهناك حالات، كحالة مريم عواد، من قرية طمرة من الجبهة الديمقراطية، التي أرادت التنافس بشأن الرئاسة، وليس بشأن العضوية فقط، وكان من الممكن أن تشكل إنجازاً بحسب المؤشرات في الشارع، اضطرت فيها النساء إلى سحب ترشيحهن قبل الانتخابات بأيام نتيجة الضغوط الحزبية التي مورست عليها لإيصال رجل إلى الرئاسة. عواد التي استضيفت في كثير من البرامج الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات، ومنها تلك التي أجريتها معها قبل صدور النتيجة وبعدها، دافعت عن قرارها بالانسحاب بأنه كان من أجل مصلحة الحزب، لكن دفاعها كان مشوباً بخيبة الأمل، وبنوع من الإحساس بفقدان فرصة مهمة، بل مصيرية، كان من الممكن أن تتكامل بالنجاح.

خاتمة

يتزايد في الأعوام الأخيرة الاهتمام بالتمثيل النسائي الفلسطيني في السياسة الإسرائيلية، سواء أكان من الأكاديميين، أم من المنظمات الأهلية، أم من وسائل الإعلام المتعددة، العربية والعبرية على حد سواء. ويتعاضد هذا الاهتمام في كل معركة انتخابية - ولا سيما المحلية منها - إذ يتوقع رؤية عدد أكبر من النساء قياساً بالسياسة

القطرية المغلقة تقريباً بشكل شبه كامل أمامهن، إذ لم تنجح سوى امرأة واحدة في دخول الكنيست الإسرائيلي هي حسنية جبارة، من حزب ميرتس العلماني الصهيوني، سنة 1999 - وهذه تجربة لم تتكرر في تاريخ الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ولا شك في أن فهم التمثيل السياسي الضئيل للمرأة الفلسطينية في السياسة الرسمية المحلية يشكل محوراً مهماً وأساسياً لفهم زاوية جديدة للواقع الذي تعيشه الأقلية الفلسطينية عامة في دولة إسرائيل على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من التقديرات المتعددة في الأدبيات بأن من السهل أكثر على النساء الوصول إلى مواقع تمثيلية والنشاط في الحلبة السياسية المحلية، فإن هذا الأمر لا يزال غير سارٍ في حالة تمثيل المرأة الفلسطينية في السلطات المحلية في إسرائيل. فمُنذ قيام الدولة حتى اليوم، نجحت 15 امرأة فقط في شغل عضوية السلطات المحلية العربية، وامرأة واحدة فقط في شغل منصب رئيسة سلطة محلية. وهذه الحالة لم تتكرر طوال نحو 30 عاماً. وفي الانتخابات الأخيرة انتُخبت ثلاث نساء. وتدل المعطيات على أن هناك إمكاناً لنجاح ثلاث نساء أخريات خلال هذه الدورة: اثنتين عن الحركة الإسلامية في مدينة أم الفحم، وواحدة عن قائمة حمائلية في كفر قرع، الأمر الذي يشكل في حالة حدوثه انقلاباً؛ إذ إن النساء اللاتي نجحن حتى اليوم في دخول المجالس المحلية كن دائماً في أغلبيتهن من الجليل. وبحسب التغيير المرتقب يصبح المثلث أكثر تجمع سكاني عربي يقدم المرأة في هذا المجال.

ومع أن الحمولة بدأت تفقد مكانتها في السيطرة على الأفراد في الوسط العربي - كما اتضح من تحليل نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة - إلا إن المرأة لا تزال مقيدة بحبال واقع المجتمع العربي الذكوري والمتخلف. وعلى الرغم من بشائر العصرية والتغييرات الكبيرة الطارئة على مستوى التعليم ومستوى الحياة وزيادة الوعي بشأن مكانة المرأة، فإن المرأة الفلسطينية في إسرائيل لا تزال بعيدة عن أن تكون شريكة في عملية اتخاذ القرارات السياسية. فهي تشارك اليوم بشكل فعال على مستويين أساسيين: في النقاشات وفي التصويت، في الوقت الذي يقوم الرجال بإجراء النقاشات في شأن تركيبة القوائم والقرارات النهائية والحسابات السياسية والوعود عشية الانتخابات. وإحدى الظواهر التي برزت في الانتخابات الأخيرة هي إدراج أسماء نساء في مواقع غير مضمونة في القوائم، لكنهن لم يحضرن أي نقاش قط، وإنما أدرجت أسماؤهن للزينة ولحفظ ماء وجه بعض الأحزاب فقط.

إن الأوضاع السياسية والتاريخية التي عصفت بالأقلية الفلسطينية بعد سنة 1948، وقيام الدولة التي عرّفت نفسها بأنها دولة "اليهود" أيديولوجياً، وممارسة تهميش الأقلية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً ودفعها إلى التركيز في السياسة المحلية، كل هذا أدى إلى زيادة التنافس في حلبة مكتظة ومشبعة بالتناحرات تقوم الحمولة التقليدية فيها بدور رئيسي كـ "مجندة للأصوات"، وخصوصاً النسائية، وكشكل من أشكال التنظيم السياسي يفوق دوره دور الأحزاب نفسها. وعلى الرغم من تززع الحمولة في الانتخابات الأخيرة فإن مجموعة القيم الاجتماعية الذكورية، الضاربة عميقاً داخل الثقافة العربية، ما زالت صاحبة التأثير الأساسي؛ إذ لم تكن الحمولة إلا واحداً من انعكاسات هذا العامل. وفي اللحظة التي أخذت الحمولة في الأفول ظهرت فجأة حجة أخرى ستعوق المرأة عدة أعوام أخرى: فالمرأة التي لا تطيع إرادة زوجها تعتبر عاصية، تتلقى التهديدات وحتى الضربات. والمرأة التي لا تتجند إلى جانب زوجها، أو أبيها، أو أخيها، تخاطر بسلامة البيت ومكانتها الاجتماعية. وهذا الوضع تخشى أغلبية النساء الوصول إليه. مع ذلك، توصل عدد غير قليل من النساء إلى أسلوب عمل يوازن بين إرادتهن وبين إرادة الرجل المسيطر في حياتهن، يتلخص في التظاهر بأنهن داعمات، لكن في السر يصوتن بما تمليه عليهن ضمائرهن. فالقليلات من النساء مستعدات للخروج علانية ضد أزواجهن، أو ضد الشخصيات المسيطرة في العائلات، وتحمل تبعات الموقف.

يشير التحليل في هذه المقالة وبوضوح، إلى هامشية دور الأحزاب في الوسط العربي. وأعتقد أن هذه الهامشية تشكل السبب الأساسي الذي يقف وراء تحويل المعركة الانتخابية المحلية إلى معارك شخصية عينية خالية من الأيديولوجيا ومن أي جانب قومي جماعي، الأمر الذي يؤثر سلباً في مكانة النساء، لأن أحداً لا يجتهد في معارك غير مبدئية لتطبيق مبدأ مهم هو إشراك قطاع واسع، أي النساء، في السياسة. فالمجتمع الفلسطيني في إسرائيل يتميز اليوم بثقافة من "التلون والمداهنة" الاجتماعيين. وهذا ينبع في تصوري من التفاعل بين المجتمع التقليدي القديم، بقيمه وعاداته، وبين القيم الجديدة التي تبنتها الأقلية.

بعد قيام الدولة، (45) خلق التفاعل المذكور أعلاه التشويه في المجتمع العربي الذي تنعكس إحدى مميزاته في التنظير المناصر لإشراك النساء في جميع المجالات، وخصوصاً السياسي منها، لكن في التطبيق المتواني لهذا المبدأ، الأمر الذي يؤدي إلى إقصائهن إلى هامش المعترك السياسي لهذه الأقلية.

تقود المعطيات التي عرضتها هنا إلى أن الحزب الشيوعي - الجبهة الديمقراطية، والحركة الإسلامية، هما القوتان الأساسيتان الموجودتان اليوم على الساحة واللذان تقودان النساء بمثابرة إلى مواقع تمثيلية في السياسة المحلية. مع ذلك، فإن الجبهة فشلت في تطبيق توصيتها، قبل الانتخابات لسنة 2003، بإدراج امرأة ثالثة في القوائم. وكان هناك قوائم للجبهة لم تدرج فيها أية امرأة، وقوائم أخرى اشتملت على نساء في مواقع متأخرة جداً. وفي مقابل ذلك، لا يلي حزب التجمع الوطني الديمقراطي التوقعات في هذا المنحى على الرغم من انخراط النساء الواسع فيه، وخصوصاً في الجامعات، إلى جانب كونه صاحب رؤية تقدمية عامة وفي قضية المرأة خاصة، لكن النساء فيه لم يحظين حتى الآن بتمثيل يتلاءم مع الطرح والتوقعات. وفيما يخص الحركة الإسلامية، أعتقد أنها تعمل انطلاقاً من اعتبارات عملية من أجل دحض الادعاءات أنها تريد إعادة الأقلية الفلسطينية والنساء إلى الورا، وأيضاً من أجل الحصول على أصوات أكبر عدد من النساء.

خلاصة القول: إن ظاهرة النساء في السياسة المحلية أصبحت تحظى بقبول جماهيري أكبر خلال الأعوام الأخيرة، إذ إن عمليات التغيير التي تمر بها الأقلية العربية على جميع المستويات تشتمل أيضاً على موضوع تمثيل النساء في السياسة الرسمية. ويبدو أن النساء أنفسهن أصبحن غير مستعدات للتنازل عن حقهن في تمثيل جدير وملائم لقدراتهن وطموحهن. تقديري لما سيأتي هو ازدياد قوة ظاهرة إدراج النساء في قوائم الانتخابات المحلية المقبلة، على يد الأحزاب العربية والقوى المحلية، مثل الحمائل، لكن في مواقع غير مضمونة. وعليه، لا أتوقع نتائج براقية وتغييراً دراماتيكياً وشيكاً، لأن العوامل المعوقة التي تقف في طريق النساء في الحلبة لا تزال قائمة، بل تتعاظم.

فيما يلي ثلاث طرق لزيادة النشاط السياسي للمرأة والتمثيل النسائي في السياسة المحلية:

(1) استمرار تشجيع النساء السياسيات عن طريق إقامة حلقات دراسية لتنمية القيادة وفهم الديناميكية في العمل السياسي المحلي في إسرائيل. فمن شأن هذا الأمر أن يساعد النساء في عدم الرضوخ للضغوط والتنازل عن المنافسة، وأن يزودهن طرق عمل ووسائل إقناع وآليات ملائمة للعمل الميداني وتجديد الأموال والدعم.

(2) منح النساء الأعضاء والنساء المرشحات تغطية إعلامية ملائمة، لا في صفحات خصصت للنساء فقط، بل الأهم لهيئات تقف من ورائهن. فالحزب الذي سيدرج عدداً أكبر من النساء سيحظى بدعم وإبراز إعلاميين. وفي عصر الإعلام سيخلق هذا الأمر ما يشبه التنافس بين الهيئات السياسية التي ستقتنع بأنها ستحظى، عن طريق إدراج النساء في قوائمها، بالتغطية وبالتعاطف من جانب المصوتين.

(3) على كل من المنظمات الأهلية داخل القرى والمدن العربية وخارجها، ومركز الحكم المحلي، ولجنة المتابعة العليا التي هي الهيئة السياسية التمثيلية غير الرسمية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وصانعي القرار في الوسط العربي، أن يشاركوا في ممارسة الضغط على رؤساء السلطات كي يعملوا على تنمية قيادة نسائية وإشراكها في عمل السلطة المحلية، وفي ممارسة الضغط على رؤساء الأحزاب لدفع النساء إلى مواقع متقدمة في القوائم الانتخابية.

أخيراً، على النساء المتنافسات في هذا المجال أن يشعرن بأنهن لسن وحيدات، وبأن هناك من يدعمهن، بالإضافة إلى عائلاتهن. وسيشد دعم هيئات خارجية وتنظيمات ووسائل إعلام من عضد النساء، وسيمنحنهن شعوراً بالفخر بأن رغبتهن في المنافسة السياسية حق أساسي، وليست عملاً يناقض قيم المجتمع. ومع ذلك، فإن المرأة الفلسطينية المسييسة ما لم تحصل على الأدوات الملائمة، مثل التعليم، والصبر، وعائلة داعمة، ستستصعب الوصول إلى المكانة التي تطمح إليها في السياسة المحلية، ومن دون شك، في السياسة القطرية أيضاً □.

المصادر

(1) أُجريت أول انتخابات محلية في إسرائيل سنة 1950 (بعد عامين من إقامة الدولة)، وهي تجرى كل خمس سنوات.

(2) برز هذا الأمر في إنكلترا في ستينيات القرن التاسع عشر، وخصوصاً في المناطق الريفية. ففي غياب حكم محلي موحد ومشترك، ارتكز الحكم المحلي على مكاتب ولجان لمهمات جارية أقيمت لأهداف محلية، ولا سيما تحسين أوضاع العمل والصحة والتربية. بدأت النساء بالاشتراك في هذه اللجان التي هدفت أساساً إلى تقديم العون للسكان. وأتيح إشراكهن في العمل الجماهيري كجزء من نشاطهن التطوعي، كما ساعد تركيز الحكم بواسطة الإصلاح على بلورة حركة نسائية نمت في تلك الفترة. وقد انخرطت النساء في السياسة المحلية من أجل دفع أهداف اجتماعية قداماً مثل: الاهتمام بالأطفال وخصوصاً بالإناث منهم، ودفع التربية، ودعم الكنيسة، أو للدفاع عن القيم والأخلاق. وعليه، فإن النساء في إنكلترا عملن على المستوى المحلي في أعمال كانت منضوية في الحياة اليومية، وهي مجالات لم تستثر اهتمام الرجال. وقد شغلن بمجالات من المتعارف عليها أنها امتداد للحيز الخاص، مثل: المدارس؛ التطبيب؛ الإرشاد؛ علاج المسنين ومساعدتهم؛ تزويد الملابس وغيرها. أنظر:

P. Hollis, *Ladies Elect-Women in English Government, 1865-1941* (Oxford: Clarendon Press, 1987), pp. 1-20.

(3) شيفح فايس، "السياسة في إسرائيل" (بالعبرية)، (تل أبيب: منشورات أحيساف - م. ض، 1973)، ص 141-160.

(4) أوردتُ المعطيات عن النساء اليهوديات لتجسيد الهوية بينهن وبين النساء العربيات، ليس إلا.

(5) بشأن إحصاءات الجدول، أنظر: نيرا رايس، "تحليل معطيات" (بالعبرية)، (القدس: لوبي النساء في إسرائيل، 1997)، ص 56-58.

Hanna Herzog, "Why So Few: The Political Culture of Gender in Israel," *International Review of Women and Leadership* (1996) 2/1, pp. 2-18.

(6) أنظر: سهير أبو عقصة داود، "النساء الفلسطينيات في السياسة في إسرائيل"، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالعبرية)، (القدس: الجامعة العبرية، 2003)

(7) توفيت سنة 1987، واستقيت المعلومات عنها من لقاء مع ابنها جلال خوري وقربيتها المحامية أمل خوري سنة 2002.

(8) Hanna Herzog, Gendering Politics: Women in Israel (Michigan: The University of Michigan Press, 1999), p. 181.

(9) بعد أقل من عامين على قيام الدولة، فرضت إسرائيل الحكم العسكري على الأقلية الفلسطينية، التي بقيت داخل الحدود، من منطلقات أمنية بهدف القضاء على أي نوع من المعارضة من "العدو الداخلي" وفرض السيطرة الكاملة عليها. وفي سنة 1965، خلال فترة حكم رئيس الحكومة الإسرائيلية الثاني، ليفي إيشكول، ألغي الحكم العسكري بعد أن اعتقدت الجهات الأمنية والسياسية أنها "أخضعت" العرب في إسرائيل تماماً و"كسرت شوكتهم". أنظر: بوغاز شبيرا، "وزير عربي في إسرائيل: حواجز الماضي وملزمات المستقبل"، في: بنيامين نوبرغر (تحرير)، "الديمقراطية الإسرائيلية" (بالعبرية)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1998)، ص 685.

(10) كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي التنظيم الوحيد الذي سمح له بالعمل في إطار القانون بعد قيام الدولة، في حين رفضت أو قمعت أي محاولات أخرى من منطلقات أمنية. أنظر:

Jacob Landau, The Arabs in Israel: A Political Study (London: Oxford University Press, 1969), p. 3.

ويرى إيلي ريخس أن سبب السماح ببقاء الحزب الشيوعي يعود إلى رغبة إسرائيل في وجود قناة اتصال بالسوفيات، وفي إيجاد متنفس شرعي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل بدل التوجه إلى العمل السري، وفي وجود عنصر الشراكة العربية - اليهودية في الحزب. أنظر: إيلي ريخس: "المثقفون العرب في إسرائيل: استمرارية وتغيرات" (بالعبرية)، (القدس: الجامعة العبرية، 1989). ويرى نديم روحانا أن عدم نزوح الصقور في قيادة الحزب في أثناء حرب 1948، بعكس القيادات الأخرى، ساعد في بقاء الحزب على الساحة السياسية في إسرائيل. أنظر:

Nadim N. Rouhana, Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1997).

(11) خولة أبو بكر، "في طريق وعرة" (بالعبرية)، (بيت بيرل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 1998)، ص 58.

(12) لوبي النساء، "النساء في إسرائيل" (بالعبرية)، (القدس، 1998)، ص 18.

(13) آمنة أبو راس، "سلطات محلية من دون نساء"، "الصنارة"، 1998/11/20.

(14) المعطيات كلها المتعلقة بالنساء اللواتي شغلن العضوية في السلطات المحلية هي نتاج مقابلات معهن، إلا في حالة ذكر مصدر آخر.

- (15) دفنا تسمحوني، "التركيبة السياسية للمسيحيين في إسرائيل"، في: أهرون لايش (تحرير)، "الشرق الجديد" (بالعبرية)، (القدس، 1989)، ص 141.
- (16) المعطيات كلها عن السكان (ما عدا كوكب أبو الهيجاء التي لا تظهر في الكتاب) مأخوذة من: "السلطات المحلية والمجالس الإقليمية في إسرائيل" (مركز الحكم المحلي، 1998)
- (17) أنظر: المكتب المركزي للإحصاء، "العرب في إسرائيل" (بالعبرية)، (القدس: ديوان رئيس الحكومة، 2002)، ص 4.
- (18) هناك 75 تجمعاً (قرى ومدن) للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، و8 مدن مختلطة للعرب واليهود. أنظر: المصدر نفسه.
- (19) محادثة هاتفية بتاريخ 2003/10/19.
- (20) محادثة هاتفية بتاريخ 2003/10/20.
- (21) سامي سموحا، "ديمقراطية إثنية: إسرائيل كمثال) الصهيونية المعاصرة" (بالعبرية)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1998)، ص 277 – 311.
- (22) محمد عمارة، "وظيفة الحمولة في السياسة العربية: تأقلم وفق طبائع متغيرة"، في: إيلي ريخس، "العرب في السياسة الإسرائيلية: تخبطات هوية" (بالعبرية)، (جامعة تل أبيب، 1998)
- (23) أبو عقصة داود، مصدر سبق ذكره.
- (24) عمارة، مصدر سبق ذكره.
- (25) أبو بكر، مصدر سبق ذكره.
- (26) Majid Al-Haj and Avner Yaniv, "Uniformity of Diversity: A Reappraisal of the Voting Behavior of the Arab Minority in Israel," in Asher Arian, ed., The Elections in Israel, 1981 (Tel Aviv: Ramot Publishing, 1983), p. 148.
- (27) Ibid.
- (28) مقابلة مع د. حنا سويد، "الصنارة"، 2003/11/24.
- (29) عمارة، مصدر سبق ذكره، ص 94؛ أبو عقصة داود، مصدر سبق ذكره.
- (30) A. Cohen, "Arab Border Villages in Israel: A Study of Continuity and Change," Social Organization (London: Manchester University Press, 1965), pp. 121-122.

- (31) داني رابينوفيتش، "أنثروبولوجيا الفلسطينيين" (بيت بيرل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 1998)، ص 107.
- (32) يوسف الغازي، "هآرتس"، 1998/11/27.
- (33) من الجدير بالذكر هنا أن تناول حيدر هذا الموضوع كان قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2000، التي من الممكن أن تؤدي إلى تقديرات واستخلاصات مختلفة في هذا السياق.
- (34) مصطفى العباسي، "الصنارة"، 1998/7/21.
- (35) مقابلة، "الصنارة"، 1998/11/20.
- (36) مقابلة، "الصنارة"، 1998/11/27.
- (37) مقابلة مع إيلي ريخس، "الصنارة"، 1998/11/20.
- (38) مقابلة مع د. حنا سويد، مصدر سبق ذكره.
- (39) المصدر نفسه.
- (40) سهير أبو عقصة داود، "نسيْنهن في البيت"، "هآرتس"، 2003/11/5.
- (41) هشام شرابي، "المبنى البطريركي: دراسات في المجتمع العربي المعاصر" (بيروت: دار الطليعة، 1987)، ص 381؛ حليم بركات، "المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 367 – 369.
- (42) شرابي، مصدر سبق ذكره؛ بركات، مصدر سبق ذكره، ص 35 – 40.
- (43) Nadia Hijab, *Women Power: The Arab Debate on Women at Work* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).
- (44) أنظر: Rouhana, op. cit., pp. 95-96; Ian Lustic, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980), p. 50.
- (45) Suheir Abu Oksa, *Palestinian Women Workers in Israel* (Mass.: Clark University, 1993), Unpublished Masters Dissertation.

*** باحثة زائرة في جامعة جورجيتاون في واشنطن.**

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx